قضية اللاجئين والاختراق الأمني الإقليمي: مقاربة نظرية

الدكتورة صورية زاوشي – كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية –

يونس عجال طالب دكتوراه **–**كلية علوم الإعلام والاتصال –

جامعة الجزائر3

الملخّص:

تتعرض هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة الوثيقة بين الوضعية الأمنية الراهنة غير المستقرة في البيئة الجزائرية، خاصة فيما يتعلق بتصاعد اللاجئين، واختراق التهديدات الأمنية للحدود الوطنية وتمددها، وبالتالي عدم الاستقرار الإقليمي، وتفجر بؤر جديدة للنزاع في منطقة شمال إفريقيا، سواء على المدى القصير أو حتى على المدى البعيد؛ وهو الأمر الذي يستحق التحليل والدراسة كجزء من التحليل الأمني للعلاقات الإقليمية لشمال إفريقيا (الجزائر نموذجاً) وفيما وراءها من المناطق الأخرى.

- **Abstract**:

The aim of this study is to analyze the close relationship between the current unstable security situation in the Algerian environment, particularly the increasing number of refugees. In addition to this, the infiltration and expansion of security threats to national borders, and consequently regional instability, and the eruption of new zones of conflict in the North African region, even in short or long term; that is what deserves analysis and study as part of the security analysis of regional relations of North Africa (Algeria model) and beyond other regions.

- **Keywords:** Security situation, Algeria, North Africa.

تقديم:

تعني "النزعة الإقليمية Regionalism"، تنامي الترابطات الكثيرة والاتصالات والمعاملات المختلفة فوق قومية على المستوى الإقليمي، بحيث ينتقل مركز التأثير والجذب في مركز صناعة القرار من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي. يرى باري بوزان وأوول ويفر[1] أن النزعة الإقليمية تعني وجود مجموعة الدول التي اهتماماتها الأمنية مرتبطة مع بعضها البعض بشكل وثيق وكاف بحيث أن الأمن القومي للواحدة لا يمكن أن يكون معتبرا بشكل معقول بعيدا عن الأخرى. وهذا أول تعريف صاغه في تحديد المضمون الاستراتيجي للنزعة الإقليمية.

بصفة عامة، يساعد مصطلح " النزعة الإقليمية" كوحدة لتحليل العلاقات الإقليمية في فهم التفاعلات الإقليمية فوق قومية والتركيز على المستوى الإقليمي في التحليل كنتيجة لظهور التطورات الإقليمية في سياق الحوارات السياسية الكبرى والقضايا الإستراتيجية، التي لا يمكن تحليلها بمعزل عن الإطار الإقليمي بما فيها "قضية اللاجئين" كإحدى مقاربات التحليل الأمني واللاّأمني في الوطن العربي على وجه الخصوص. ونحاول من خلال هذه الدراسة نَمذَجة الاختراق الإقليمي لقضيّة اللاجئين من أرضية نظريّة لتحليل العلاقات الدولية والفواعل الإقليمية الكبرى على الساحة السياسية.

إشكالية الدراسة:

يعني مصطلح "الأمننة Securitisation " المستخدم من قبل باري بوزان وأوول ويفر بأنه: "عملية استطرادية تبنى أو تحدث ضمن الجماعة الأمنية لمعالجة شيء ما،كتهديد شديد لموضوع مرجعي ذو قيمة، وللتمكين من المطالبة بالإجراءات العاجلة والاستثنائية للتعامل مع التهديد"[2]. فهي تلك الديناميكيات أو التفاعلات الناتجة عن المنبهات والاستجابات الأمنية، تدفع الأطراف المختلفة للانخراط في مصفوفة أمنية مركبة، سواء اتخذت الشكل المنفرد في العمل الأمني، الثنائي أو الجماعي، ويتم ذلك على المستوى الإقليمي، ما بين الإقليمي أو الدولي. وتمثّل قضية "اللاجئين" إحدى الحوارات السياسية الكبرى والتي لها تأثيرها في الأمننة واللاّأمننة للدول الإقليمية، وفي هذا الصّدد نطرح التساؤل العام للمشكلة البحثية على النحّو التالي:

كيف تساهم قضية اللاّجئين في الاختراق الأمني الإقليمي وفتح النقاشات الأمنية الكبرى؟

وللإجابة على هذه الإشكاليّة البحثيّة، نطرح جملة من التساؤلات الفرعيّة التّالية:

1. ما العلاقة بين مقاربة الأمن القومي وقضية اللاجئين؟
2. كيف يساهم الاختراق الأمني الإقليمي في تشكيل الخريطة الأمنية للدول؟
3. ماهي مبادئ التحليل الأمني وعلاقتها بالاختراق الأمني الإقليمي لقضية اللاجئين؟
4.

منهج الدّراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع فقد تم الاستعانة بالمنهج الوصفي-التّحليلي، فهو من المناهج الأكثر مناسبة في تحليل موضوع الأمن الإقليمي والتهديدات الأمنية الناتجة عن قضية اللاجئين وتداعياتها على الأمن الإقليمي لمنطقة شمال إفريقيا عموماً والجزائر خصوصاً، فالمنهج الوصفي، يعرف بأنه :" طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وإخضاعها للدراسة الدقيقة"[3]. وهناك من يعرفه بأنه: " يقوم...على وصف ظاهرة من الظواهر للوصول إلى أسباب هذه الظاهرة، والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج لتعميمها، ويتم ذلك وفق خطة بحثية معينة وذلك من خلال تجميع البيانات وتنظيمها وتحليلها"[4]. ومن ثم تقسيم الموضوع إلى جملة من المحاور تنطلق من وصف وتحليل طبيعة هذه القضية الأمنية "اللاجئين" وحدود اختراقها الإقليمي،وعلاقتها بموضوع الأمننة واللاّأمننة، في ظل الحوارات السياسية الكبرى من مقترب نظري.

أهمية الدراسة:

1. بروز النزعة الإقليمية في العلاقات الدولية بشكل طاغ بحيث أصبحت معظم قضايا الأمن تناقش وتعالج على المستوى الإقليمي في مقابل تراجع دور المستوى الوطني بسبب الأعباء الأمنية التي ليس بمقدور أي طرف تحملها منفردا بأي شكل من الأشكال.

2. الأمننة الإقليمية للبيئات الوطنية لدول شمال أفريقيا بحيث أصبحت قضية الاستقرار أو عدم الاستقرار ليست شأنا داخليا خالصا(الجزائر منفردةً) وإنما هو خاص بالمنطقة أو بالدول الجوار بسبب أن الديناميكيات الأمنية المختلفة التي لا تبق حبيسة الحدود الوطنية للدولة،وإنما تخترق الجغرافيا الوطنية لتشمل المنطقة وفي بعض الأحيان تمدد لتشمل مستوى ما بين مناطقي.

3. تطوير الدراسات الإقليمية الخاصة بمنطقة شمال أفريقيا كجزء من بناء تراث الدراسات الإقليمية كتخصص في تحليل العلاقات الدولية، والبناء النظري والإمبريقي للدراسات المغاربية.

الكلمات المفتاحية للدراسة:

مركب الأمن الإقليمي، الأمن القومي، الأمننة، الاختراق الأمني، اللاجئين، العلاقات الإقليمية.

محاور الدراسة:

- **المحور الأول: قضية اللاجئين والأمن القومي**
- **المحور الثاني: الاختراق الأمني الإقليمي وقضيّة اللاجئين**
- **المحور الثالث: مبادئ التحليل الأمني والاختراق الأمني الإقليمي**

المحور الأول: قضية اللاجئين والأمن القومي

تميل المفهمة التقليدية لقضية الأمن القومي إلى اختزال مضامينه في أمن بقاء الدولة واستمرارها، سواء على المستوى الوطني مع مواطنيها أو على المستوى الدولي ضد التهديدات الخارجية من قبل الفواعل الدولية الأخرى. تعني هذه المفهمة من ناحية أخرى الاتساق مع الأطروحة الواقعية/الواقعية الجديدة[5] التي تعطي الأولوية لبقاء الدولة كفاعل وحيد ومرجع نهائي للأمن على اعتبار أمن الدولة سوف يولد بشكل آلي الأمن للأفراد والجماعات، أو بمعنى آخر أمن الأفراد من أمن الدولة وليس العكس.

يندرج تحت هذه الفئة العديد من التعاريف المقترحة لتحديد معنى الأمن القومي والتي منها أنه محدد في تلك: "الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية".أو هو: "تأمين كيان الأمة ضد الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا، وصيانة مصالحها الحقيقية وتهيئة الظروف والعوامل المناسبة لتحقيق أهدافها القومية". أو هو: "قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية".[6] وكذلك تعرفه أكاديمية ناصر العسكرية العليا في القاهرة بأنه: "الإجراءات التي تلتزم بها الدولة أو مجموعة الدول، لضمان أمنها واستقلالها وسيادتها في المجتمع الدولي بما يتواءم والتزاماتها الدولية سياسيا وجغرافيا وتاريخيا، لتحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتدعم القوة العسكرية لشعوبها لتصل إلى المكانة المرموقة في المجتمع الدولي بناءً على تخطيط علمي مدروس تحقق الأهداف والغايات المرجوة".[7]

ليس بالضرورة أن يتضمن مفهوم الأمن القومي فقط تأمين بقاء الدولة ضد الأخطار الداخلية والخارجية، وإنما يمكن أن يشمل أيضا المضامين السياسية والثقافية والاقتصادية وحتى الإيديولوجية لكن دائما تتم تحت سلطة وإرادة والمصدرية الأحادية للدولة في تأمين المجتمع حول هذه المكونات الرمزية. يندرج ضمن هذا الإطار التعريف الذي يرى أن الأمن: "يهدف إلى تأمين الدولة من الداخل، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له استغلال أقصى طاقاته للنهوض والتقدم والازدهار".[8] وهناك من يعرّفه بأنه: "مجموعة من الإجراءات التي يمكن أن تتخذ للمحافظة على أهداف وكيان وأمان المنطقة العربية في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة الإمكانات المتاحة وتطويرها، أي استغلال المصادر الذاتية وجعلها الأساس في بناء القدرة وإدراك المتغيرات التي تحدث من حولنا وفي داخلنا".[9]وكذلك تعريف دائرة معارف العلوم الاجتماعية الذي ركز في تحديد مضمون الأمن القومي في: "قدرة الدولة على حماية قيمها من التهديدات الخارجية".[10] وهذا يعني تبني سياسات توجه نحو المحافظة وتعزيز الخصوصيات الثقافة لمجتمع الدولة وانتماءاتها الحضارية، مثلاً الإصرار على إلقاء الخطابات السياسية لصناع القرار أمام المجتمع باللغة الوطنية، وتمويل الأنشطة الثقافية الوطنية وكذا نشر وتسويق المحتوى الحضاري للأمة عبر إقليمي وعبر إعلامي بواسطة سفارات الدولة في الخارج.

فيما يتعلق بالمكون الإيديولوجي للأمن القومي –العربي على وجه التحديد–، يعرف بأنه: "تأمين كيان الدولة ضد الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا وحماية كيانها الذاتي العربي الحضاري لتأمين تطور أهدافه العليا المتمثلة في الوحدة العربية الشاملة والتحرر والتقدم. وبأنه له ثلاث دلالات: هي دلالة التحرر من الخوف وانتفاء التهديدات، ودلالة علاقته بالتنمية، ودلالة المحافظة على كيان الدولة وحماية قيمها الأساسية".[11]

لكن هذه المضامين المفاهيمية لمصطلح الأمن القومي أصبحت غير واقعية وأخرى متضاربة وبعضها الآخر متضارب جدا، ليس بسبب ضعف الصياغات النظرية ولكن بسبب التعقيد المتزايد للبيئات الإستراتيجية للأمن القومي على المستوى الوطني وعلى المستوى الإقليمي على حد سواء. في سياق البيئة العربية الراهنة، وفي ظلّ شيوع مختلف الأزمات الأمنية، وتزايد عدد اللاجئين القادمين من مختلف بؤر الأزمات في الوطن العربي، إلى الدّول الأكثر استقرارا من دولهم الأصلية (اللاجئين السورين في الجزائر، اللاجئين الصّحراويين، اللاجئين الأفارقة...) ممّا زاد من العبء الأمني الجزائري، والحفاظ على الاستقرار الداخلي والقومي، فليس هناك خاصيات موحدة للأمن القومي، بحيث نجد دول منهارة وفاشلة أمنيا مثل ليبيا واليمن، وهناك دول غارقة في حرب أهلية قاسية مثل سوريا والعراق، وأخرى تواجه تمزقات سوسيو-ثقافية وتهديدات طائفية مثل دول الخليج العربي. وفي كل حالة من الحالات السابقة، لا يمكن أن تسقط المضامين المفاهيمية التقليدية للأمن القومي على بيئات بالغة التعقيد أين لا تكون الدولة وفواعلها المجتمعية هي المهيمن الوحيد على بيئة الأمن؛ بل تتدخل فواعل عديدة من المستوى الإقليمي وأخرى من المستوى الدولي مثل الحالة الليبية، والسورية، والصحراوية .....؛ التي وجدت الأطراف الإقليمية معنية بالاستقرار الأمني الوطني، بحكم إملاءات الجغرافيا وعمل مبدأ الاختراق الأمني كتهديدات وأنشطة غير شرعية، وكذا الأطراف الدولية. تحت كل هذه الاعتبارات، ظهرت أطروحات بديلة لمفهوم الأمن القومي، التي تستوعب كل هذه التعقيدات العملية من حيث تشخيص مصادر التهديد، وصياغة الاستراتيجيات، وفواعل الأمن، والغطاء السياسي، وشرعية التدخل؛ واحتواء الآثار الأمنية، والاعتبارات الإنسانية وغيرها من مقتضيات عمليات السلم أو حفظ السلام أو غيرها من التوصيفات النظرية المطروحة في حقل الدراسات الإستراتيجية.

المحور الثاني: الاختراق الأمني الإقليمي وقضية اللاجئين

طرح مفهوم "مركب الأمن الإقليمي Regional Security Complexe" من قبل باري بوزان في كتابه المشهور "الشعب، الدول، والخوف: مشكلة الأمن القومي في العلاقات الدولية People, States, and Fear : The National Security Problem in International Relations"[12]، للتعبير عن علاقات الاعتماد المتبادل الأمني بين عدد من الدول ضمن منطقة جغرافية معنية في شكل فعل ورد فعل، عملية تتضمن سلسلة من السياسات الأمنية والخطوات الإستراتيجية التي تتخذ من قبل طرف معين فتثير ردود أفعال دول أخرى تجمعها علاقات الجوار؛ منتجة في نهاية المطاف مجموعة من الديناميكيات الأمنية مثل سباق التسلح، والمأزق الأمني، والمنافسة الأمنية، والمساعدة الأمنية (حماية اللاجئين)، والردع المتبادل، والإعداد للحرب، وغيرها من أشكال العلاقات العسكرية والأمنية المختلفة. وهذا يعني أن الافتراض في تحليل مركب الأمن الإقليمي يبقى على أحادية الدولة في الهيمنة على العلاقات الأمنية وبالتالي تستلزم أن تكون المرجع النهائي في التحليل الأمني، لكن الدولة تصنع الأمن القومي في العلاقة مع ما يحدث في الدول المجاورة التي تكوّن مفهوم المنطقة؛ بسبب أن كل ما يجري داخلها يتأثر آليا بما يجري داخل البيئات الوطنية للفواعل الأخرى سواء تعلق الأمر بالاستقرار الأمني، أو الميل نحو النزعة العسكرية، أو زيادة النفقات العسكرية أو نشوب نزاعات أهلية أو

تنامي الميول الانفصالية. فعلى سبيل المثال، ظهور بعض الميول الانفصالية القائمة على الإيديولوجية الإسلامية المتطرفة في بعض الدول العربية، ليس هو شأنا محليا خالصا لكل دولة، وإنما سوف يؤثر على استقرار منطقة الجوار الإقليمي ككل من خلال تعزيز وتغذية النزعة المتطرفة عبر إقليمي وإمكانية دعم الجماعات المتطرفة لبعضها البعض وحتى إنشاء قيادة إقليمية موحدة (تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي مثلاً). ينسحب مفهوم مركب الأمن الإقليمي أيضا على الحالة التقليدية في المثال الليبي، إذ أن الميل المصري للتدخل في الشأن الليبي من خلال دعم طرف معين ضد آخرين قد أثار حفيظة تونس والجزائر لأنه ينظر له على انه زيادة للنفوذ المصري في المنطقة على حسابهما. السبب الاستراتيجي العميق لهذه الديناميكيات الأمنية الإقليمية التقليدية وغير التقليدية يكمن في التحول الجذري لمفهوم الأمن بواسطة تلك الآثار التي تخترق الحدود ومجالات التأثير المحلية الوطنية نحو نظيرتها الإقليمية بسبب الجوار الجغرافي وبفعل مبدأ الاختراق الأمني، كما سيأتي بيانه لاحقا.

ليس بالضرورة أن تتوفر الخاصيات الجوهرية لقوة الدولة حتى تنتج الآثار الأمنية والديناميكيات الإستراتيجية المتضمنة في تراث الواقعية/الواقعية الجديدة،[13] وإنما تتدخل –من منظور باري بوزان[14]– عوامل أخرى تنتج التأثير الأمني المتبادل التي تدفع كل طرف للانخراط في العملية الإقليمية بحكم جغرافيته في المنطقة. منذ شيوع ظاهرة "اللاجئين" الناتجة بفعل الأزمات الأمنية للدول العربية–على وجه التحديد–، وجدت الأطراف الإقليمية نفسها معنية بما يجري في داخل تلك الدّول، مثل الأزمة الليبية، بحيث أن البعض من الدول المجاورة ساندت نظام معمر القذافي (الجزائر ومالي)، في مقابل أطراف أخرى ساندت حركة الاحتجاجات (تونس، مصر) التي تحولت بسرعة إلى عصيان مسلح، ثم تصاعد إلى مستوى التدخل الدولي (تدخل الحلف الأطلسي)؛ بالرغم من أن ليبيا لا تمثل ثقلا ديمغرافيا، أو عسكريا، اقتصاديا أو تهديدا استراتيجيا يستهدف البقاء القومي لأي طرف من الأطراف السابقة.إلاّ أنّ علاقات الترابط وعلاقات التأثير التي تتفاعل في اعتماد متبادل، تخترق الحدود المحلية–الوطنية وتؤثر في بيئات الدول الأخرى، المحفزة بواسطة الاعتبارات الإيديولوجية، الاثنية، الثقافية أو أي قضايا أمنية أخرى (اللاجئين نموذجاً)؛ منتجة صفا من ديناميكيات الأمننة واللاأمننة.

لذلك، مفهوم القوة من منظور نظرية مركب الأمن الإقليمي هو غير ثابت أو محدد في مضمون معين بشكل صارم بالنسبة لكل الأطراف، فالدول التي تتمتع بتماسك وتلاحم قومي بين معظم المكونات الاجتماعية عادة ما تحدد التهديدات في البيئة الخارجية، وتكون أكثر حساسية لمسائل السيادة الوطنية في حين أن الدول الضعيفة (كالحالة السورية، أو الصحراوية، أو الليبية الراهنة) أو التي تعاني من انقسامات قومية حادة أو صراعات داخلية تكون فضاء لتنافس القوى الخارجية المختلفة والمجاورة لها على وجه الخصوص؛ وتكون أقل تشبثا بالسيادة وأكثر عرضة للعطب بواسطة التهديدات الخارجية خاصة الأشكال غير التقليدية من التهديد الأمني مثل الهجرة غير الشرعية، وتجارة السلاح المخدرات والإرهاب. وبشكل عام، تكون بيئتها الأمنية أكثر هشاشة وأقل استقرارا. ومن ثم، سوف تتباين الديناميكيات الأمنية من منطقة لأخرى بناءً على طبيعة وخاصيات البيئة القائمة، والأعمق من ذلك طبيعة المجتمع من حيث التحديث وعدمه، ومن حيث تماسكه السوسيولوجي من عدمه[15]. مضمون

الديناميكيات الأمنية يتباين بين أشكال التنافس الإقليمي والاختراق الدولي للمستوى الإقليمي، والمنافسة الأمنية على المستوى الوطني والمحلي بين الأطراف شبه وطنية على أقاليم النفوذ، السلطة وإيرادات الدول. لكن في كل هذه التأثيرات المتبادلة، تبقى الدولة هي الفاعل الأولي المستهدف وفي نفس الوقت الطرف المهيمن الذي تشتق من تحت ردائه كل الديناميكيات الأمنية المتعددة الأشكال والمتنوعة الخواص، ويبقى المستوى الأمني المهدّد، هو الأمن الإنساني، وغربة المواطنين داخل دولهم وخارجها، وفقدانهم لكرامة السيادة الوطنية، ولجوئهم إلى دول أخرى مجاورة أو بعيدة، ساعين فيها للعثور على مصدر الأمن والاستقرار.

من الناحية المفاهيمية، قدم باري بوزان وزميله[16] عددا من التعاريف لمفهوم "مركب الأمن الإقليمي Regional Security Complexe"، والتي منها أنه عبارة عن وجود: "مجموعة الدول التي لها اهتمامات أمنية أولية مترابطة مع بعضها البعض بشكل وثيق وكاف، بحيث يصبح الأمن القومي للواحدة منها لا يمكن أن يكون معتبرا بشكل معقول [وله معنى استراتيجي] بعيدا عن الأخرى". وهذا أول تعريف صاغه في تحديد المضمون الاستراتيجي للمفهوم والآثار الأمنية المترتبة عن علاقات الاعتماد المتبادل الأمني المنعكسة في تحفيز السلوك الأمني المتبادل وخلق الديناميكيات المختلفة. هناك صياغة مفاهيمية أخرى أكثر حداثة، تحدد الأبعاد المفاهيمية للمصطلح في أنه عبارة عن: "مجموعة الوحدات التي تكون بينها العمليات الكبرى الخاصة بالأمننة Securitisationأو اللاأمننة Desecuritisation، أو كلاهما معا، جد مترابطة بحيث أن مشكلات الأمن لا يمكن أن تكون محلّلة بشكل معقول بعيدة الواحدة عن الأخرى". من خلال هذه المفهمة، يصبح أمن كل طرف في منطقة معينة مرتبط سببيا وحتى وظيفيا بأمن الآخرين، يتأثر ويؤثر ضمن علاقة تفاعلية، بحيث تصبح آليا المخرجات الأمنية للدولة "أ" هي مدخلات للدول "ب"، والعكس الصحيح؛ ومن ثم تكون عمليات صناعة القرار الوطني تحمل في مضامينها الاعتبارات، المطالب، الحاجات ومظاهر القلق لما يحدث في الجوار خارج الحدود الجغرافية للأمن الوطني.

المحور الثالث: مبادئ التحليل الأمني والاختراق الأمني الإقليمي

تجري علاقات التفاعل الأمني والترابط الإقليمي بين مجموعة الفواعل المكونة لمفهوم "المنطقة" التي تشكل بدورها محتوى "مركب الأمن الإقليمي"، ضمن مجموعة من العمليات الإقليمية اصطلح عليها باري بوزان وأوول ويفر بمبادئ التحليل الأمني الملخصة في[17]:

1) العداوة/الصداقة Enemity/Amity:

التي تعني التجربة التاريخية لعلاقة الدول نحو بعضها البعض التي سوف تحكم مسار العلاقات الأمنية الإقليمية، بحيث بعض الدول اختبرت علاقة العداوة والمنافسة الأمنية لفترة طويلة من تاريخها، التي سوف تتحكم في المخرجات النهائية للعلاقات الأمنية بين الطرفين أو مجموعة الأطراف مثل العلاقة الأمنية المغربية–الجزائرية، الهندية–الباكستانية؛ عندما يكون توقع العداوة والعطب الاستراتيجي المتبادل. في مقابل أن بعض الدول اختبرت

علاقة الصداقة وحسن الجوار مع بعضها البعض بحيث تصبح هذه العلاقة تتحكم في مخرجات السياسة الخارجية للدول نحو بعضها البعض، بحيث يكون هناك توقع علاقات السلم والتعاون الإقليمي وعدم وقوع الحرب؛ مثل العلاقة الجزائرية–التونسية والأمريكية–الكندية.

2)التخومية Adjacency:

الذي تعني وجود علاقات الجوار الجغرافي التي تربط طرفين فأكثر، ضمن علاقات أمنية تتفاعل في الاتجاه الإيجابي أو السلبي، بحيث يكون التلاحم الحدودي، هو المنتج الرئيسي للديناميكيات الأمنية سواء بشكل مخاوف فعلية أو محتملة للعطب الاستراتيجي المتبادل أو عبور الأشكال المختلفة من التهديد مثل دعم جماعات التطرف أو الحركات الانفصالية كما هي الحالة قائمة في جنوب أسيا منذ الحرب الباردة، أو عبورها بواسطة الأطراف تحت وطنية المتحررة من أي سيطرة أمنية من قبل حكومة مركزية، كما هي الحالة القائمة في ليبيا في عبور الأسلحة والمهاجرين من وإلى إقليم ليبيا. الافتراض الأساسي لمبدأ التخومية، يكمن في التقارب الجغرافي، حيث تجري مصفوفة من التأثير الأمني المتبادل،فالسلوك الاستراتيجي لكل طرف هو رد فعل أو استجابة لمنبهات أمنية تجري في بيئة الطرف الآخر أو قرارات سياسة يصنعها متعلقة بالعلاقات الإقليمية. تكون الأطراف المتجاورة أكثر حساسية إزاء بعضها البعض لأنها تعتقد سهولة عبور التهديدات إلى إقليمها بسرعة بشكل لا تكون لها فرصة أخذ الاحتياطات الأمنية وتلافي أشكال العطب الاستراتيجي. بشكل عام، يتضمن مفهوم التخومية حالات الأمن وعدم الأمن المشتقة من التقارب الجغرافي، على اعتبار أن هذا الأخير هو العامل الأولي الذي يجعل الأطراف المتجاورة المتعادية (الجزائر–المغرب مثلاً) تنخرط في عمليات المنافسة الأمنية، أو سباق التسلح، أو توازن القوى، أو المساعدة الذاتية، وغيرها من الديناميكيات الأمنية عندما تكون حالة الريبة هي التي تحكم علاقات الدول الجوار. في مقابل ذلك، تنخرط الأطراف المتجاورة الصديقة (الجزائر–تونس مثلاً) في علاقات التعاون الأمني، والتنسيق الاستراتيجي وإجراءات بناء الثقة المتبادل من أجل خلق منطقة آمنة ومستقرة وإيجاد الرد الاستراتيجي الجماعي ضد مصادر التهديد المختلفة، التقليدية منها وغير التقليدية.

3)الاعتماد المتبادل الأمني:

الذي يتحدد مؤشره الرئيسي في أن أمن أو عدم أمن وحدة معينة ضمن النظام الأمني الإقليمي يؤثر إيجابا أو سلبا على باقي وحدات النظام، ومن ثم تنبثق الحاجة الأمنية والعلاقة الضرورية بين وحدات النظام، بالرغم من أن في بعض الأحيان تكون علاقة الاعتماد المتبادل الأمني محددة بشكل كبير في قوتين رئيسيتين؛ مثلاً العلاقة الهندية–الباكستانية في جنوب أسيا، السعودية–إيران في الخليج العربي والجزائر–المغرب في منطقة المغرب العربي. علاقات الاعتماد المتبادل الأمني مبنية على فكرة احتمالات العطب الاستراتيجي أو الاستقرار الأمني بين وحدتين سياسيتين أو أكثر، وبالتالي تكون حاجات الأمن وعوامل عدم الأمن محددة في الأطراف الإقليمية الأخرى بالنسبة لكل طرف. فعلى سبيل المثال يكمن استقرار الشرق الجزائري وتخفيض الآثار الأمنية القاسية متوقفة على

الاستقرار الأمني في ليبيا وقيام حكومة وطنية مستقرة قادرة على إسقاط قدراتها الأمنية على جميع أراضيها الخاضعة لسيادتها الوطنية. من ناحية أخرى، يشتق مركب الأمن الإقليمي معانيه الإستراتيجية وأبعاده المفاهيمية من علاقات الاعتماد المتبادل الأمني التي عادة تتحدد مؤشراته في كثافة الروابط الأمنية، وإنتاج الديناميكيات الأمنية في حالة احتمالات العطب الأمني عبر الحشود المستمرة على الحدود، حدة الريبة وإدراكات الخوف من الوقوع ضحية الاعتداء، وغيرها من أشكال التهديد أو التعزيز الأمني التي تخلق حالة الاعتماد الأمني المتبادل. بصفة عامة، يتوسع مفهوم "الاعتماد المتبادل الأمني" بالنسبة لأنصار نظرية مركب الأمن الإقليمي ليشمل علاقات التأثير الأمني المتبادل في اتجاه الأفعال الإيجابية (تنسيق أمني، استقرار) أو تلك الآثار السلبية (الإعداد للحرب، توسيع النفقات العسكرية، زيادة النفوذ على حساب الآخرين).

4) الاختراق Penetration:

الذي يعني اختراق القوى العظمى لمركبات الأمن الإقليمية بسبب حاجة كل طرف ضمن علاقة المنافسة الأمنية الإقليمية إلى دعم قوة عظمى معينة من أجل الصمود المستمر في السباق الإقليمي؛ وبالتالي تجد القوى العظمى نفسها معنيةً بكل المدخلات والمخرجات الإستراتيجية الإقليمية، وفي بعض الأحيان تكون طرفاً حاسماً في العلاقات الإستراتيجية الإقليمية من خلال مستويات الدعم ولعب دور المزوّد الرئيسي لأنظمة الأسلحة. من ناحية أخرى، يمكن أن يأخذ الاختراق ديناميكية أخرى، المحددة في انتقال أشكال التهديد إلى الحدود الجغرافية للدول المجاورة، إما بفعل الامتداد السوسيولوجي عبر إقليمي (مثل الطوارق في منطقة الساحل، الأكراد في العالم العربي، الأمازيغ في المغرب العربي) أو بفعل نشاط فواعل تحت وطنية مثل جماعات التمرد، أو الجريمة المنظمة،أو تجار المخدرات والتهريب (مثلاً تهريب المهاجرين غير الشرعيين من جنوب المتوسط نحو الضفة الشمالية). وبالتالي سوف تخترق النزاعات الاثنية والأمنية بالترافق مع أشكال الاختراق السوسيولوجي والسياسي وحتى البنيوي (مثلاً الجماعات الإرهابية المنظمة عبر إقليمي مثلاً تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية، وتنظيم داعش الأكثر حداثة). ومن ثم، ينتشر التهديد الأمني عبر إقليمي، وتجد مجموعة الأطراف المشكّلة لمركب الأمن الإقليمي نفسها تهديدات مماثلة؛ ويمكن أن تنسق سياساتها الإقليمية كإستراتيجية لاحتواء الآثار الأمنية المشتركة.

5)مبدأ القوة:[18]

المتعلقة بكل أشكال التفوق المادي والردع العسكري المؤثر في اتجاهات السلوك الإقليمي للدول، بحيث أن زيادة عامل عسكري واحد يثير نسبة من الخوف لدى طرف أو مجموعة الأطراف الأخرى؛ على افتراض أن عامل القوة مرتبط بشكل وثيق بخاصية الخوف والريبة في تراث النظرية الواقعية[19] ومركب الأمن الإقليمي على حد سواء. لا تنتج القوة سيكولوجيا الخوف والريبة إلا عندما تكون في شكلها المادي قادرة على إحداث الضرر الجسيم في بقاء الدولة، وتكون لحائزها القدرة على استخدام الفعلي في حالة نشوب النزاع؛بواسطة هذه الخاصيات مجتمعة،

يُنتِج مبد القوة الديناميكيات الأمنية التي تصوغ بدورها شكل العلاقات الأمنية الإقليمية. ما هو مثير للاهتمام أن مبدأ القوة ليس هو مرتبط فقط بفواعل الدول، وإنما أيضا الفواعل تحت وطنية الممارسة للعنف الفيزيقي في العلاقات السياسية والأمنية (الجماعات الإرهابية، حركات التمرد، جماعات المقاومة). إذ أن تنامي نفوذ تنظيم القاعدة أو داعش في العالم العربي وشمال إفريقيا، قد أنتج آثارا أمنية كثيفة في شكل تدخلات عسكرية كبيرة، حروب إقليمية، تعبئة عسكرية مستمرة وحتى تكوين أحلاف عسكرية دولية (التحالف الدولي ضد داعش بقيادة الولايات المتحدة عام 2014، وحرب الولايات المتحدة ضد تنظيم القاعدة وحكومة طالبان في أفغانستان عام 2001).

الخلاصة العامة:

استمرار الدولة كمرجع نهائي للأمن –من المنظور الواقعي– يؤثر على العالم العربي وشمال إفريقيا من خلال تصعيد النزاعات الأهلية وتغذية الفوضى الأمنية، الناجمة عن الخلافات العميقة بين روسيا والولايات المتحدة حول أزمات المنطقة والقضايا الأمنية الناتجة عنها، بما فيها مسألة اللاجئين(سوريا وليبيا على وجه الخصوص). صحيح أن في المثالين الأخيرين، لم تؤثر المرجعية التقليدية للأمن في ظهور المشاكل الأمنية بشكل مباشر (مثلاً ظهور سباق تسلح إقليمي تقليدي)، وإنما الانقسام الدولي أضعف فرص صناعة التوافقات السياسية على المستوى الوطني بين الفواعل تحت وطنية (الحالة الليبية) أو بين الحكومة والمعارضة (الحالة السورية)؛ ومن ثم هي أزمة أمنية مركبة من خليط من الأمن القومي والأمن المجتمعي والأمن الإقليمي. وبالتالي استمرار مرجعية الدول في إنتاج الأمن في شكله الصارم قد فاقم ظهور الاضطرابات الأمنية ذات الأبعاد المجتمعية بدل الاستقرار والسلم الأهلي (قضية اللاجئين)، لذلك ظهرت الضرورة المتزايدة لتغيير مرجعية الأمن من الدولة الوطنية نحو أهمية الجماعة أو الفرد. فانهار الأمن القومي وتصاعدت وتدفقت النزاعات الأهلية، وتمزقت سوسيولوجيا المجتمعات، وشاعت الفوضى الأمنية عبر الحدود؛ كلها ديناميكيات أمنية ناتجة عن الانقسام الدولي، التي تتطلّب إعادة الحوارات والنقاشات الأمنية الكبرى وإعادة رسم الخريطة الأمنية للعالم العربي، ومعالجة القضايا الحديثة محلّ النقاش على رأسها قضية اللاجئين، واعتبارها من القضايا التي لا تمسّ الدّول المستقبلة منفردة، أو الدّول المرسلة منفردة، وإنّما كل المجال الإقليمي وفوق إقليمي، أو المناطقية وما فوق مناطقية .

الهوامش:

[1]Barry Buzzan and Ole Weaver, Regions and Powers: The structure of international security(Cambridge, New York ,Melbourne, Madrid, Cape Town, Singapore, Sao Paulo: Cambridge University Press, 2003), pp.21-22.

[2] Barry Buzan and Ole Waever,Op.Cit ;P 490.

[3] عمار بوحوش و محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995)، ص 107.

[4] مُحَمَّد مبارك مُحَمَّد الصاوي، البحث العلمي: أسسه و طريقة كتابته، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1992)، ص 107.

[5] سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط. 1 (عمان: دار وائل للنشر، 2000)، ص ص. 196 ـ 205.

[6] صباح محمود مُحَمَّد، الأمن القومي العربي(بغداد: جامعة بغداد، 1981)، ص. 07.

[7] السيد ياسين، "أمن البحر الأبيض المتوسط والعالم العربي،"السياسة الدولية(أكتوبر 1994) 118: 76.

[8] عدلي حسن سعيد، الأمن القومي العربي واستراتيجية تحقيقه(القاهرة: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977)، ص. 11.

[9] هيثم الكيلاني، مفهوم الأمن القومي العربي: دراسة في جانبيه السياسي والعسكري. في: مركز الدراسات العربي ـ الأوربي، الأمن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية(باريس: مركز الدراسات العربي الأوربي، 1996)، ص. 72.

[10]عمر عبد الله كامل، الأمن العربي من منظور اقتصادي (دون ذكر معلومات النشر)، ص. 86.

[11] السيد عبد المنعم المراكبي، دول مجلس التعاون الخليجي: الفجوة بين إمكاناتها الاقتصادية وقدراتها السياسية وأثر ذلك على الأمن القومي العربي (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998)، ص. 94.

[12] Barry Buzan, People, States, and Fear : The National Security Problem in International Relations (London: Wheatsheaf Books, 1982), pp. 73-75.

[13]Kenneth N. Waltz, " The Stability of a Bipolar World ," in The Cold War and Nuclear Deterrence, ed. Barry Buzan and Lene Hansen (Los Angeles London New Delhi Singapore: SAGE Publications, 2007), pp. 74-83.

[14]Barry Buzan, " Economic Structure and International Security: The Limits of the Liberal Case," in The Transition to the Post-Cold War Security Agenda, ed. Barry Buzan and Lene Hansen (Los Angeles London New Delhi Singapore: SAGE Publications, 2007), pp. 02-23.

[15]المنصف وناس، الشخصية الليبية: ثالوث القبيلة والغنيمة والغلبة (د. د. ن.: الدار المتوسطية للنشر، 2014) ص ص. 84-96.

[16]Barry Buzan and Ole Waever, Regions and Powers: The Structure of International Security (Cambridge, New York, Melbourne, Madrid, Cape Town, Singapore, Sào Paulo: Cambridge University Press, 2003), pp. 21-22.

[17]عامر مصباح، المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2013)، ص ص 297-304

[18]Barry Buzan and Ole Waever, Op. Cit., pp. 45-50.

[19]John J. Weltman,"Managing Nuclear Multipolarity," inThe Cold War and Nuclear Deterrence, ed. Barry Buzan and Lene Hansen (Los Angeles London New Delhi Singapore: SAGE Publications, 2007), pp. 246-57.